محاضرة

التنمية والديمقراطية*

عبد القادر النيال**

أعترف بداية بأننى ترددت كثيراً قبل اختيار موضوع التنمية والديمقراطية للتحدث فيه ضمن إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة. ولم يكن مبعث ترددى عدم الاعتقاد بأهمية هذا الموضوع. فعلاقة التنمية بالديمقراطية تحظى بأهمية متزايدة يوماً بعد يوم، حيث يزداد الاقتناع بأن الانسان هو محور التنمية وان الديمقراطية هى جزء لا يتجزأ منها. وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية فى ضوء فشل التجارب التنموية فى معظمها، هذا الفشل الذى يعزى بشكل رئيسى الى غياب الديمقراطية فيها. كما أن فقدان الديمقراطية كان من العوامل الاكثر أهمية فى فشل التجارب فى الاتحاد السوفياتى وبلدان أوربا الشرقية.

والواقع أن التهيب من الخوض فى هذا الموضوع كان يكمن خلف ترددى فى اختياره. فالحديث عن التنمية والديمقراطية هو ليس بالأمر السهل. فالتنمية والديمقراطية هما من أكثر القضايا اشكالية فى الفكر المعاصر، إذ تختلف الآراء ليس فى تحديد مفهوم كل منهما فحسب، بل وفى مبادئهما، ومرتكزاتهما، والعقبات التى تواجههما، وشروط نجاحهما، والطرق المؤدية اليهما ايضاً. كما ان دراسة العلاقة بينهما تقود إلى البحث فى

* محاضرة القيت فى المركز الثقافى العربى بالمزة بدمشق بتاريخ ٢٤-٢-١٩٩٨ ، فى إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة التى نظمتها جمعية العلوم الاقتصادية فى القطر العربى السورى حول الأبعاد الاجتماعية والانسانية للتنمية فى سورية .

** باحث اقتصادى ـ نائب رئيس مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية فى القطر العربى السورى .

مسائل بالغة التعقيد والحساسية، الأمر الذى يتطلب من الباحث الاقتصار على بعض الجوانب الاكثر أهمية، والتعامل مع بعض الطروحات بأناة وتحفظ. وفضلاً عن ذلك فإن عدم توفر الأبحاث التطبيقية، وصعوبة الحصول على معطيات ومؤشرات كميه فى هذا المجال إن وجدت، لا تترك للباحث مجالاً سوى التركيز على الإطار النظرى.

هذه الدراسة هى محاولة للكشف عن أهمية العلاقة بين التنمية والديمقراطية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على التأثير المتبادل بينهما. فالعلاقة بين التنمية والديمقراطية تمثل مساراً باتجاهين، بمعنى أن الديمقراطية توفر آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكن من تحقيق تنمية حقيقية وذات وجه إنسانى، وأن تقدم المسيرة التنموية من شأنه ان يخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لتوسيع وترسيخ الممارسات الديمقراطية فى المجتمع.

وانطلقت هذه الدراسة من مقولة جوهرية هى أن الجهود التنموية فى البلدان النامية لا يمكن أن تثمر بمعزل عن الديمقراطية. ومن أجل تأكيد صحة هذه المقولة فإن هذه الدراسة سوف تحاول توضيح دور الديمقراطية فى توفير الاستقرار السياسى والاجتماعى، وتحقيق العداله فى توزيع ثمار التنمية، وترشيد السياسات الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية، وتعبئة طاقات المواطنين، وضمان الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادى، وتحسين أداء الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، والكشف عن جوانب الخلل والقصور ومواطن الفساد والانحراف.

ومن أجل تحديد معنى التنمية المستخدم فى سياق هذا الموضوع، فقد اعتمدت هذه الدراسة على مفاهيم الفكر التنموى المعاصر. وتجنباً للإطالة ستتناول هذه الدراسة مسألة الديمقراطية بالقدر الذى يخدم أغراضها.

فى أدبيات الفكر التنموى المعاصر تتخذ التنمية بعداً أعمق وإطاراً أوسع. انها تتجاوز مفهوم النمو الاقتصادى الذى يرتكز على التوسع المستمر فى الطاقة الإنتاجية التى يستغلها المجتمع. والذى يعتمد على الاستخدام الأفضل لمصادر الثروة، وتضافر عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وقوة عاملة وسلع رأسمالية وجهود المنظمين. ومع ان النمو الاقتصادى من شأنه أن يوسع القاعدة المادية لإشباع حاجات الإنسان، فإن تلبية هذه الحاجات يتوقف على توزيع الموارد بين الناس وأوجه استخدامها وتوفير الفرص لهم ولاسيما فرص العمل والتعليم. من هنا تأتى أهمية توجيه النمو الاقتصادى لدعم التنمية البشرية. فالنمو الاقتصادى هو الوسيلة والتنمية البشرية هى الغاية.

تضع التنمية البشرية الإنسان فى قلب العملية. فالإنسان ليس أداة التنمية فحسب، بل

من الاهتمام فى السياسات والقرارات الاقتصادية لبيروقراطية الدولة.

وغنى عن القول أن التوزيع غير العادل لثمار التنمية من شأنه ان يولد لدى الفئات الشعبية المحرومة احساساً بالغبن والاحباط واليأس والاغتراب والتهميش، وأن يدفعها إما إلى الانكفاء والسلبيه أو إلى النقمة والتمرد. وهذه الحالة النفسية لا تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى فحسب، بل إنها تعزز سلوكيات لدى الأوساط الشعبية المحرومة تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة. وتتجلى هذه السلوكيات فى التقاعس عن العمل، والانصراف عن تطوير الإمكانات الذاتية، واللجوء الى وسائل غير سليمة واحياناً غير شرعية للحصول على المنافع، والديمقراطية بما تنطوى عليه من مشاركة شعبيه فى عملية صنع القرار، والاعتراف بحق الآخر فى التعبير عن رأيه دون قيود، وشفافية وسهولة فى تداول المعلومات، هى وحدها التى توفر الآليات السليمة لتحقيق عدالة فى توزيع الدخل الوطنى، وإخراج المواطنين من حالة الاغتراب واللامبالاة، وتعبئة طاقاتهم الخلاقة وتوظيفها فى عملية البناء. وتؤكد تجارب عدد من البلدان أن إعادة توزيع الدخل الوطنى لصالح الفئات الاجتماعية ذات الموارد الضئيلة قد كان من العوامل الأكثر أهمية فى تسريع عملية التنمية فيها. إن الآليات التى تتيحها الديمقراطية تمكن من تحقيق ارتباط أوثق بين حاجات المواطنين وعملية التنمية، وتساعد على التقريب بين مصالح القوى الاجتماعية المختلفة، مما يمنع الصدام فيما بينها، ويعزز التلاحم داخل المجتمع.

كذلك تعمل الديمقراطية من خلال تمكينها المواطنين من التعبير عن آرائهم والدفاع عن مصالحهم، على إنضاج السياسات والقرارات الاقتصادية. وتشير تجارب الكثير من البلدان النامية والاشتراكية أن احتكار عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل بيروقراطية الدوله قد أدى إلى أخطاء جوهرية أفضت بدورها إلى خلل فى البنى الاقتصادية وانحرافات فى الممارسات عرقلت عملية التنمية. إن حرص بيروقراطية الدولة على استمرار الأوضاع القائمة يجعلها غير قادرة على استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية، ومتهيبه من اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات للتكيف معها. وبالنظر لاعتماد بيروقراطية الدولة فى رسم سياساتها على آراء عدد محدود من العاملين فى الاجهزة التفيذية تطرح فى غرف مغلقة، فإن قراراتها تأتى قاصرة عن الإحاطة بجميع جوانب المشاكل التى تتصدى لها. فالقضايا التى تتعامل معها السياسات الاقتصادية هى بالغة التعقيد، والاعتبارات التى ينبغى ان تؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات هى متنوعة وعديدة. ومن أجل إنضاج السياسات والقرارات الاقتصادية فإن الأمر يتطلب إفساح المجال لحوار واسع يشارك فيه أكبر عدد من المختصين فى الشؤون الاقتصادية بالإضافة

إلى المهتمين فى المنظمات الشعبية والجمعيات الأهليه. وتوفر الديمقراطية المناخ الملائم لطرح آراء واجتهادات من شأنها إغناء عملية صنع القرار وتصحيح النتائج غير المرغوب بها فى حال حدوثها. ولعل من الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن اشتراك المواطنين فى عملية صنع القرار بشكل أو بآخر يدفعهم إلى تبنيه والالتزام به وتحمل النتائج المترتبة عليه. ويساعد بالتالى على تطبيقه بيسر وبشكل سليم.

ولكى ندرك عمق العلاقة بين التنمية والديمقراطية فإنه لابد أن نتطرق فى البحث إلى أهمية العنصر البشرى فى عملية التنمية من ناحية ، وإلى التأثير البالغ الذى تحدثه الديمقراطية لتطوير قدرات هذا العنصر وتفعيل دوره فى عملية التنمية. وكما هو معلوم فإن النظريات الاقتصادية التى ترى التنمية بمنظار النمو تعتبر الاستثمار محرك التنمية، فكلما استطاعت البلدان النامية توظيف استثمارات أكبر كلما تمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية. وطبقا لهذه النظريات فإن من أولى مهام السياسة الاقتصادية هى العمل على اجتذاب رؤوس الأموال من مختلف المصادر الداخلية والخارجية. وبينما تضع هذه النظريات رأس المال فى المركز من عملية التنمية ، فإنها لا تولى رأس المال البشرى الاهتمام الذى يستحق. والواقع أن رأس المال البشرى هو العامل الذى يحدث الفرق. فهناك بلدان تمتلك مصادر طبيعية غنية ، وبلدان أخرى لديها رؤوس أموال ضخمة ، ومع ذلك فهذه البلدان لم تستطع أن تحول هذه الثروات إلى تنمية حقيقية بسبب ضعف قدرات العنصر البشرى وانعدام الحافز لديه للخلق والابداع . وهناك، بالمقابل، بلدان لم يتوفر لديها من المصادر الطبيعية ورأس المال إلا النذر اليسير، ومع ذلك فقد استطاعت أن تحقق تنمية راسخة من خلال تفعيلها لدور العنصر البشرى. نخلص من ذلك إلى القول بأن الانسان هو العامل الحاسم والمحرك فى عملية التنمية. وبقدر ما تتاح له الفرص لتطوير القدرات الكامنة فيه، وبقدر ما توفر له الحوافز لتوظيف هذه الطاقات فى الأوجه الصحيحة، بقدر ما يتمكن من استخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية وذات أبعاد انسانية.

من هنا تأتى أهمية الديمقراطية. فهى بإفساحها المجال أمام المواطنين للمشاركة فى صنع القرار تمكن من وضع الحاجات الإنسانية فى مقدمة أولويات عملية التنمية. ولا حاجة إلى القول بأن تلبية هذه الحاجات من شأنها أن تعمل على تطوير قدرات المواطن وتوسيع الخيارات أمامه على نحو يساعده على تحقيق ذاته. وإطلاق طاقات الخلق والإبداع الكامنة فيه. إن توفير الخدمات الصحية والتعليمية للمواطن يقود إلى تعزيز طاقته البدنيه ويزوده بالمعارف والمهارات، مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى إنتاجيته وزيادة موارده، وبالتالى تحسين مستوى معيشته. ومع تزايد إنتاجية العمل يتعاظم الفائض الاقتصادى المتحقق

على مستوى الاقتصاد الوطنى، ويغدو بالإمكان تخصيص موارد مالية ذاتية أكبر لإعادة توظيفها فى عملية التنمية. والديمقراطية باعتبارها ترتكز على سيادة القانون والمساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وعلى تكافؤ الفرص فيما بينهم، فإنها تخلق الحافز لديهم لتطوير قدراتهم وتحسين مستوى أدائهم ومضاعفة جهودهم.

إن إدراك المواطن بأن فرص التقدم مفتوحه أمامه، وأن تقدمه مرهون بعمله دون أى اعتبار آخر، وثقته بأن ثمار عمله ستعود عليه، سوف يدفعه إلى السعى دون كلل لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات وبذل المزيد من الجهد فى العمل. وفضلاً عن ذلك، فإن الديمقراطية بما توفره من مناخ حر منفتح،.تساعد على بناء الشخصية الواعية المتماسكة الفاعلة للمواطن .. الشخصية القادرة على التفاعل الحر الإيجابى مع الشخصيات الأخرى .. الشخصية التى تشعر بالانتماء إلى مجتمعنا، وبالمسؤولية تجاهه، وبقدرتها على المساهمة فى حركته من خلال الفعل الحر البناء .. الشخصية التى تطمئن إلى الحاضر وتثق بالمستقبل. إن مواطناً يتحلى بمثل هذه الشخصية هو وحده المؤهل للاضطلاع بالمهام التى تتطلبها عملية التنمية.

وكما توفر الديمقراطية المناخ المحفز لزيادة الفائض الاقتصادى من خلال تطوير الموارد البشرية كماً ونوعاً، كذلك فهى تزودنا بالآليات التى تساعد على حسن استخدامه عن طريق ترشيد عملية تخصيص الموارد والحؤول دون اساءة التصرف بالأموال العامة. إن وضع حاجات المواطنين الاساسية فى مقدمة أولويات التنمية، وتوسيع المشاركة الشعبية فى عملية صنع القرار، وإخضاع السياسات الاقتصادية لمزيد من الدرس والتمحص من خلال الحوار العام المفتوح من شأنه أن يحول تخصيص الموارد لأغراض تخدم مصالح ضيقة. ومن ناحية أخرى، فإن ضمان سهولة الحصول على المعلومات، وتوفر الشفافية فى الصفقات الاقتصادية، وإفساح المجال لتسليط الضوء على جوانب القصور وعدم الكفاءة فى الأجهزة الحكومية والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى، والكشف عن التجاوزات والممارسات المنحرفة، تساعد على تحسين أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية وتمكن من محاربة الفساد.

وتشير إحدى الدراسات الجادة أن الضياع المتأتى عن عدم كفاءة الأجهزة الحكومية والفساد تتجاوز ٢٠٪ من الميزانية العامة لكثير من الدول النامية (٥). وغنى عن القول أن الرقابة الشعبية هى وحدها التى تستطيع القيام بمهمة الكشف عن جوانب القصور ومواطن الفساد والممارسات المنحرفة بفعالية. فأجهزة الرقابة الحكومية فى كثير من البلدان النامية تفتقر إلى الحيادية والنزاهة، وتخضع فى كثير من الحالات لضغوط

المسؤولين عن التقصير والمنتفعين من الفساد، مما يجعلها غير قادره على إظهار الحقائق وإدانة المقصرين والمفسدين.

وحين الحديث عن ترشيد عملية تخصيص الموارد فإنه لابد من التطرق إلى المبالغ الطائلة التى ترصدها معظم البلدان النامية لأجهزة الأمن الداخلى، إن حرص حكومات معظم البلدان النامية لضمان الاستقرار الاجتماعى والسياسى يدفعها إلى تضخيم أجهزة الأمن الداخلى، مما يتطلب تخصيص موارد هائلة لتغطية احتياجات هذه الأجهزة. وتؤكد تجارب البلدان الاشتراكية سابقاً أن الاستقرار الذى تحققه أجهزة الأمن هو استقرار هش ما يلبث أن ينهار عندما تتفاقم الأزمات الداخلية وتشتد الضغوط الخارجية. ولم تستطع أجهزة الأمن الداخلى الضخمه التى شكلتها البلدان الاشتراكية طيلة عشرات السنين ، وأنفقت عليها مبالغ طائلة اقتطعتها من مخصصات التنمية، أن تحول دون سقوطها السريع. والواقع أن الديمقراطية بما توفره من آليات سليمة للتعامل مع المصالح الاقتصادية المتعارضة والتناقضات الاجتماعية والنزاعات السياسية، هى وحدها القادرة على صيانة الاستقرار الاجتماعى والسياسى. وفى ظل نهج ديمقراطى فى الحكم يمكن تقليص أجهزة الأمن الداخلى إلى الحد الطبيعى، وتخفيض مخصصاتها المالية بشكل ملحوظ، وتوجيه الوفورات لتوظيفها فى عملية التنمية. وبالتالى يغدو بالإمكان إعادة عدد قليل من القوى البشرية للعمل فى القطاعات الانتاجية، وتحويل جزء هام من الفائض الاقتصادى من الانفاق الاستهلاكى غير المنتج إلى الانفاق الانتاجى الذى يولد بدوره مزيداً من الفائض الاقتصادى.

تلك إذن بعض الآثار الإيجابية الهامة التى تجنى عملية التنمية ثمارها عندما تنفذ فى إطار نهج ديمقراطى. ولا تقف هذه الآثار عند حدود تسريع وتيرة التنمية فحسب، بل تتخطى ذلك إلى ضمان استدامتها وإضفاء ملامح إنسانية عليها. ومرة أخرى نستشهد بتجربة البلدان الاشتراكية لنقول أن غياب الديمقراطية فيها قد كان من العوامل الأكثر أهمية التى أدت إلى انهيار بنى اقتصادية شاهقة استغرق تشييدها عشرات السنين. ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن تحقيق التنمية وضمان استدامتها هو أمر متعذر بمعزل عن الديمقراطية. على ان عملية التنمية لا تتأثر بالديمقراطية فحسب، بل تؤثر فيها ايضاً. فالعلاقة بين التنمية والديمقراطية ذات طبيعة جدلية، وتنطوى على تأثير متبادل بينهما. فكما أن الديمقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية، كذلك فإن التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية. فالتنمية باعتبارها توسيع للفرص تتيح للمواطن الإرتقاء بمعارفه ومهاراته وتطوير قدراته، واختيار العمل الذى يجد فيه ذاته ويحقق له دخلاً يكفل

له حياة كريمة. ومن شأن ذلك أن يعمق لدى المواطن الشعور بالانتماء للمجتمع الذى يعيش فيه، وينمى لديه الإحساس بالمسؤولية تجاهه، ويعزز اقتناعه بضرورة الاعتماد على الحوار والتواصل فى التعامل مع القضايا العامة، الأمر الذى يخلق مناخاً ملائماً لمعالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية بالطرق السليمة. وكلما خطت التنمية ذات البعد الإنسانى شوطاً فى مسارها، كلما توطد الاستقرار فى المجتمع، وترسخت بالتالى التجربة الديمقراطية.

بيد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التنمية تقود إلى الديمقراطية بشكل آلى وحتمى، فالتنمية تفرز أثناء التنفيذ عدداً من المشاكل والصعوبات يمكن ان تهدد العملية الديمقراطية ما لم تتضافر جهود المواطنين والدولة لحلها بأسلوب سلمى يعتمد على الحوار والتواصل، وينطلق من الاحساس بالمسؤولية المشتركة والإدراك بضرورة التعاون للتعامل معها. إن مساهمة عملية التنمية فى تعزيز إمكانات تطور العملية الديمقراطية تقتصر على توفير الظروف الملائمة والمناخ العام المحفز. وتبقى المهمة التاريخية لتفعيل العملية الديمقراطية ملقاة على عاتق كل من المواطنين والدولة فى البلدان النامية. إن تفعيل العملية الديمقراطية فى البلدان النامية هو أمر يتعذر تحقيقه عن طريق المجابهه والصدام بين المواطنين والدولة. فالتحديات المصيرية التى تواجهها البلدان النامية تتطلب اتخاذ مبادرات إيجابية من قبل المواطنين والدولة على حد سواء لتوسيع وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالمواطنين فى البلدان النامية، فإنه يتوجب على الفئات الواعية منهم قراءة الواقع بدقة واستيعاب المستجدات العالمية والظروف المحلية بما تنطوى عليها من إمكانات ومحددات، وأن تدرك الحاجة إلى ابتكار صيغ وأساليب جديدة للعمل فى صفوف المواطنين لتوعيتهم ضمن الحدود المتوفره. ولكى تنجح هذه الفئات فى ترسيخ القيم الديمقراطية فى أذهان المواطنين، فإن عليها أن تمارس الديمقراطية فى حياتها. كذلك يقتضى الأمر أن تعى هذه الفئات ضرورة استخدام المنافذ المتاحة واغتنام كل فرصه للدخول فى حوار إيجابى منفتح مع الأنظمة الوطنية الحاكمة فى هذه البلدان لتوسيع الهامش المتاح لمشاركتها فى الحياة العامة. إن المنافذ المتاحة فى هذه البلدان للحوار على الرغم من ضآلتها غير مستخدمة بالكامل بسبب حالة الإحباط والانطواء التى تهيمن على هذه الفئات . وما لم تتحرر الفئات الواعية من المواطنين من حالة الاحباط التى تهيمن عليها، وتخرج من حالة العزلة التى دفعت اليها ثم ارتضتها لنفسها، فإنه من الصعب أن تنهض بمسؤولياتها تجاه مجتمعاتها.

أما مسؤولية الدولة فى هذه البلدان تجاه تفعيل العملية الديمقراطية فهى أعظم، بالنظر لكونها الطرف الأقوى فى المعادلة. إذ من يملك الكثير يتوقع منه أن يقدم الكثير. إن تفعيل

العملية الديمقراطية يتطلب الاعتراف بحق المواطنين فى التعبير عن الرأى الآخر، وتوسيع منافذ الحوار بينهم وبين الدولة، وأخذ الدولة بعين الاعتبار رأى المواطنين وإرادتهم فى القضايا العامة، كما يقتضى الأمر تفعيل مبدأ سيادة القانون، وضمان المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، والسماح للمواطنين بالحصول على المعلومات وتداولها بيسر ودون قيود. كذلك يستلزم تفعيل العملية الديمقراطية توسيع مشاركة المواطنين فى عملية صنع القرار، وتمكينهم من تشكيل منظمات أهلية طوعية، وإعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدنى وتشجيعها على اتخاذ مبادرات للتعبير عن تطلعات المواطنين.

إن تفعيل العملية الديمقراطية هى مسؤولية مشتركة يتوجب على جميع القوى فى المجتمع سواء كانت فى مواقع السلطة أم خارجها ان تضطلع بها لمواجهة استحقاقات المستقبل. ولا تستمد هذه العملية ضرورتها من تأثير الديمقراطية على عملية التنمية فحسب، بل من دورها فى تحصين مجتمعات البلدان النامية ضد التأثيرات السلبية التى تفرزها ظاهره العولمة ايضاً. وهى ليست ضرورية فحسب، ولكنها ممكنة التحقيق ايضاً. ولعل تحرر القوى الاجتماعية والسياسية فى البلدان النامية من هواجس الخوف والشك ببعضها، وتجاوزها لولاءاتها التاريخية وارتباطاتها العصبوية من شأنه أن يخلق مناخاً مريحاً ومنفتحاً يمكن من إقامة حوار جدى ورصين ويساعد على تفهم الرأى الآخر. والقول بأن مجتمعات البلدان النامية غير مهيأه للتحول الديمقراطى هو أمر لا يخلو من مغالطة، إذ كيف يمكن اعداد المجتمع للتحول الديمقراطى دون البدء بممارسة الديمقراطية.

الهوامش والمراجع :

(١) على خليفة الكوارى، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءة أولية فى خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٦٨ ، شباط (فبراير) ١٩٩٣ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله، مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٣٧ ، تموز (يوليو) ١٩٩٠ .

(٣) نزار أحمد شما، الحركة التقدمية العربية بين التجريبية والتأملية، مجلة دراسات اشتراكية، العدد ١٤٣ ـ ١٤٤، ١٩٩٤ .

(٤) ضيا طياره، العوامل الخارجية والتحول الديمقراطى فى البلدان العربية (تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٩٢، شباط (فبراير) ١٩٩٥ .

(٥) محبوب الحق، البعد الانسانى فى التنمية، (باللغة الانجليزية) محاضرة لم تنشر، ألقيت فى اجتماع حضره كبار المسؤولين فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى نيويورك فى شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٨ . والدكتور محبوب الحق هو وزير سابق للتجارة والتخطيط والتنمية فى الباكستان، وهو مبتكر فكرة تقرير التنمية البشرية الذى يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى سنويا منذ عام ١٩٩٠ .